

زار مركز تدريب التأمين الفني واطلع على سير العمل فيه.. رئيس الجمهورية :

البناء النوعي يمثل المرتكز الحقيقي للبناء في المؤسسة العسكرية والأمنية

رفد المؤسسة الدفاعية والأمنية بالتجهيزات الحديثة والمتطورة يعزز كفاءتها في أداء مهامها



رئيس الجمهورية يتحدث إلى منتسبي المركز



منتسبو مركز تدريب التأمين الفني يستمعون إلى كلمة الرئيس

القوات المسلحة والأمن هي رمز وحدة الشعب الوطنية

العامه والدفاع عن المكتسبات والمنجزات.. مؤكدا أنه لا تنمية دون أمن ولا أمن دون وجود قوات مسلحة وأمن قوية ومتطورة. وأشار فخامته إلى أن هذه المؤسسة البطلة هي عنوان قوة الوطن وعزته ورمز وحدته الوطنية والقوة الضاربة بيد الشعب لكل من تسول له نفسه المساس بأمن الوطن واستقراره ووحدته.. متمنيا للجميع التوفيق والنجاح ولما فيه خدمة الوطن وتقدمه.

من التجهيزات الحديثة والمتطورة وبما يعزز كفاءتها واقتدارها على أداء مهامها وواجباتها تحت مختلف الظروف. وحث المقاتلين من أفراد القوات الخاصة على مزيد من التدريب وعقد الدورات التخصصية في مختلف فنون القتال والإعداد العسكري المتقدم. ونوه بما تضطلع به القوات المسلحة والأمن من مهام وواجبات في الحفاظ على الأمن والاستقرار والسكينة

وأشاد فخامة الأخ الرئيس بما شاهده في المركز من إعداد نوعي جيد للمتحمين به.. لافتاً إلى أن البناء النوعي يمثل المرتكز الحقيقي للبناء في المؤسسة العسكرية والأمنية منوهاً بأن التدريب المستمر و البناء العسكري النوعي الحديث يوفران الكثير من الدم والجهد والعرق على المقاتلين إثناء أداء المهام والواجبات. وأكد فخامته استمرار الجهود المبذولة في هذا المجال إلى جانب ما يتم رفد المؤسسة الدفاعية والأمنية به

صنعاء / سبأ: قام فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة أمس بزيارة إلى مركز تدريب التأمين الفني حيث كان في استقباله قيادة المعسكر والمدربون. واطلع فخامته على سير تنفيذ برامج التدريب والتأهيل في المركز والدورات التخصصية التي يتم عقدها للمتحمين به.

مجلس النواب في اجتماعه أمس برئاسة الراعي :

مواصلة الاستماع إلى تقرير اللجنة الخاصة بدراسة الحسابات الختامية

الإشادة بجهود الأشقاء في المملكة الأردنية الهاشمية في تسهيل عودة المحتجزين من نشطاء السلام



من جلسة مجلس النواب أمس

واصل مجلس النواب عقد جلسات أعماله أمس

برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي.

وفي مستهل جلسته رحب أعضاء مجلس النواب

بزملائهم العائدين من رحلة أسطول الحرية الذي

كان متجهاً إلى قطاع غزة لتقديم المساعدات لأبناء

الشعب الفلسطيني وسعيًا نحو فك الحصار عن غزة

معبرين بذلك عن مواقف الشعب اليمني الداعمة

لل قضية الفلسطينية.

تعود في معظمها إلى تحسن في مستوى الأداء وإنما تعود إلى أسباب وعوامل أخرى من أهمها: تواضع الربط المستهدف تحصيله للعام من معظم البنود والأنواع مقارنة بالحصيلة الفعلية المحققة للعام 2007 الأمر الذي نتج عنه تحقيق زيادة في الإيرادات الفعلية للبنود والأنواع خلال العام 2008م وأن الزيادات في الإيرادات مبيعات النفط الخام المصدر وعمولة الامتياز على عمليات الإنتاج النفطي والمعدني وبمبلغ (74322256000) ريالاً تعود إلى الارتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط الخام حيث بلغ متوسط سعر البرميل النفطي خلال العام 2008م (96.31) دولاراً أمريكياً المقدر بالموازنة بمبلغ (55) دولاراً أمريكياً.

حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني ووكيل وزارة شؤون المغتربين سيف العمري. وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الاثنين بمشينة الله تعالى.

واستخدام المخصصات المرصودة في هذا الجانب وكذا قصور في التخطيط الفني المالي المسبق وقصور في أعمال المتابعة والإشراف وضعف كفاءة القائمين على بعض المشروعات حيث أظهرت بيانات الحساب الختامي أن ستة عشر وحدة بلغ النقص في مواردها من المنح والقروض الخارجية المخصصة لها لعام 2008 مبلغاً وقدره (140184965579) ريالاً. وكذا المبالغ في تقدير كمية وأسعار الغاز المستهلك محلياً حيث قدرت الكمية المتوقعة استهلاكها في الموازنة العام للدولة لعام 2008م بحوالي (832.137) طناً مترياً. بالإضافة إلى قصور في المتابعة والتحصي لخصه الحكومة من فائض أرباح بعض المؤسسات المالية وغير المالية حيث بلغ النقص في الحصيلة الفعلية مبلغ (7204996394) ريالاً من الربط المستهدف البالغ خلال عام 2008 (74322256000) ريالاً وينقص عن الحصيلة الفعلية لعام 2007م (29596653982) ريالاً. وأوضح التقرير أن الزيادة المحققة في حصيلة بعض البنود والأنواع المذكورة لا

وتحمل الخصوم (بمبلغ (95917392064) ريالاً من إجمالي النقص المحقق في الموارد العامة على مستوى فصول الموازنة العامة للدولة البالغ (198444305113) ريالاً في حين تركزت الزيادة في موارد الباب الأول (الإيرادات الضريبية) بمبلغ (11300563355) ريالاً من إجمالي الزيادة المحققة في الموارد العامة على مستوى فصول الموازنة العامة للدولة البالغ إجماليها (21282459930) ريالاً. وأرجع التقرير النقص في الموارد العامة المحققة مقارنة بالمستهدف إلى جملة من الأسباب والتي من أهمها: وضع تقديرات في الموازنة العامة 2008م للإيرادات المتوقعة من المنح والقروض الخارجية بصورة غير واقعية ولا تستند إلى مؤشرات وإجراءات مسبقاً تؤكد تحصيل تلك الموارد المقدر في الموازنة، بالإضافة إلى تدني القدرة الاستيعابية للعديد من الجهات المستفيدة من المنح والقروض الخارجية نتيجة لجوانب القصور والاختلالات والتي تعاني منها تلك الوحدات والتي منها عدم وضع الدراسات الفنية الكفيلة باستيعاب

العامه للدولة للعام المالي 2008م أسفر عن موارد فعلية على مستوى السلطتين المركزية والمحلية بمبلغ (2027789219817) بصادفي نقص قدره (177161845183) من إجمالي الربط المقدر للموارد العامة البالغ (2204951065000) وأن صافي النقص كان نتاجاً لجملة النقص المحقق على مستوى بعض الفصول وبإجمالي مبلغ (198444305113) ريالاً وجملة الزيادة المحققة على مستوى الفصول الأخرى البالغ إجماليها (21282459930) ريالاً. كما أن صافي النقص في موارد الموازنة العامة للدولة والبالغ (177161845) ريالاً كان نتاجاً لجملة النقص في عدد من أنواع الموارد العامة والذي بلغ (232516051034) ريالاً وجملة الزيادة في حصيلة الأنواع والبنود الأخرى التي بلغت (55354205851) ريالاً. كما أن غالبية النقص ظهر في موارد الباب الثاني (المنح) بمبلغ (50296133248) ريالاً و زاد الباب الثالث (إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات المتنوعة) بمبلغ (42486645996) ريالاً وكذا في موارد الباب الخامس (التصرف في الأصول المالية

وقدر المجلس تقديراً عالياً دور فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله وجهوده المبذولة في المتابعة المتواصلة في سبيل الإفراج عن كافة المتضامنين مع القضية الفلسطينية الذين كانوا على متن أسطول الحرية وتم احتجازهم من قبل قوات الكيان الصهيوني وفي مقدمتهم أعضاء مجلس النواب اليمني، وأشاد أعضاء البرلمان اليمني بجهود الأشقاء في المملكة الأردنية الهاشمية شعباً وملكاً في متابعة وتسهيل عودة المحتجزين من نشطاء السلام وكذا مواقف الشعب والقيادة التركية تجاه العدوان الإسرائيلي على قافلة الحرية ونصرتهم للقضية الفلسطينية والقضايا العربية والإسلامية بصورة عامة. كما صوت المجلس في هذه الجلسة على رفض مشروع قانون صندوق رعاية المغتربين لعدم توفر الحثيات الكافية لهذا المشروع. من ناحية أخرى واصل المجلس الاستماع إلى تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للعام المالي 2008م. وأشار التقرير إلى أن التنفيذ الفعلي للموازنة